

واقع الصادرات خارج المحروقات والمؤسسات الداعمة لها في الجزائر خلال الفترة من 2010 إلى 2020

The reality of exports outside hydrocarbons and their support institutions in Algeria during the period from 2010 to 2020

د. صالح سلى
s.salhi@univ-boumerdes.dz
مخبر تمويل التنمية في الاقتصاد الجزائري ، جامعة بومرداس (الجزائر)

تاريخ النشر: 2021/06/30

تاريخ القبول: 2021/06/09

تاريخ التقديم: 2021/04/30

الملخص:

أصبحت الصادرات خارج المحروقات ذات أهمية كبيرة خاصة بعد الازمات النفطية التي شهدتها الجزائر منذ الثمانينات من القرن الماضي، وبات من الضروري الاهتمام بها من خلال إرساء مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تعمل على دعم وترقية الصادرات خاصة منها خارج المحروقات. وهذا ما تحاول تبينه في هذه الورقة البحثية معتمدين على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال وصف وتحليل لواقع الصادرات الجزائرية للفترة من 2010 إلى 2020، وكذلك واقع الصادرات خارج المحروقات وأسواق التصدير والطلب الكلي للمنتجات الجزائرية، وكذا المؤسسات الداعمة للصادرات خارج المحروقات. الكلمات المفتاحية: الصادرات، الصادرات خارج المحروقات، الميزان التجاري، مؤسسات دعم الصادرات.

تصنيف JEL: F100، F230، M210، M160.

Abstract:

Exports outside hydrocarbons have become of great importance, especially after the oil crises that Algeria witnessed since the eighties of the last century, and it has become necessary to pay attention to them by establishing a set of measures and measures that work to support and promote exports, especially exports outside of hydrocarbons.

This is what we are trying to clarify in this research paper, relying on the descriptive and analytical approach, through a description and analysis of the reality of Algerian exports for the period from 2010 to 2020, as well as the reality of exports outside hydrocarbons and export markets and the overall demand for Algerian products, as well as institutions supporting exports outside of hydrocarbons.

Key words: Exports, non-hydrocarbon exports, the trade balance, export support institutions.

JEL Classification Codes :F100,F23,M210,M160.

تمهيد

بدأ الاهتمام بترقية الصادرات خارج المحروقات في السنوات الأخيرة بسبب تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية ووصولها لمستويات متدنية، بحيث يعتبر قطاع المحروقات هو المهيمن الوحيد على الصادرات الجزائرية، لهذا يعد الاقتصاد الجزائري اقتصادا ريعيا يعتمد على المحروقات كمادة أساسية في التصدير، مما جعل السلطات الجزائرية تفكر في حل للخروج من التبعية لقطاع المحروقات والنهوض بالاقتصاد الوطني.

تعتبر الصادرات الممول الوحيد لأي بلد فهي تساهم في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والجزائر من بين البلدان التي تعول على صادراتها في عملية التنمية. مما سبق ارتأينا وضع الإشكالية التالية:

"ما هو واقع الصادرات خارج المحروقات وسبل ترقيتها بالجزائر خلال الفترة من 2010 إلى 2020؟"
وقد انبثق عن هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو واقع التصدير خارج المحروقات في الجزائر؟
 - ماهي إجراءات ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر؟
 - ماهي الأجهزة المسؤولة عن ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر؟
 - وكإجابات أولية عن الاسئلة المطروحة نقترح فرضيات الدراسة التالية:
 - مازالت قضية تنويع الصادرات خارج المحروقات من أولويات السلطات الجزائرية؛
 - لم تصل استراتيجية تنمية الصادرات خارج المحروقات الى هدفها، رغم الجهود المبذولة من قبل السلطات الجزائرية؛
 - يتم تفعيل مساهمة السلطات العمومية في ترقية الصادرات خارج المحروقات من خلال الإجراءات التي اتخذتها؛
 - تساهم الإجراءات المتخذة من طرف السلطات الجزائرية في ترقية الصادرات خارج المحروقات.
- وتهدف هذه الدراسة الى:

- معرفة واقع الصادرات الجزائرية خاصة غير النفطية منها في ظل الاوضاع الراهنة؛
- ابراز الدور الذي تلعبه الصادرات خارج المحروقات في النهوض بالاقتصاد الوطني؛
- معرفة اهم الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الجزائر لترقية صادراتها خارج المحروقات.

وتكمن أهمية هذه الدراسة في:

- إيجاد الطرق المناسبة لإعادة هيكلة الصادرات الجزائرية من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني؛
- إيجاد السبل الضرورية لتنويع الصادرات خارج المحروقات باعتبار النفط من المنتجات الزائلة والتي تخضع لتقلبات الأسعار في السوق العالمية.

وقد اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف وتحليل لواقع الصادرات الجزائرية للفترة من 2010 إلى 2020 وكذلك واقع الصادرات خارج المحروقات وأسواق التصدير للمنتجات الجزائرية والعرض والطلب الكلي لها، وكذا المؤسسات الداعمة للصادرات خارج المحروقات.

قسما هذا البحث لثلاث محاور كما يلي:

1. تحليل وضعية الصادرات الجزائرية.
2. تحليل وضعية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر.
3. الإجراءات والتدابير المتخذة لترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر.

أولاً: تحليل وضعية الصادرات الجزائرية

سننظر فيما يلي لواقع الصادرات في الجزائر، ومن ثمّ إلى هيكلتها. بحيث يعد موضوع ترقية الصادرات تحدي كبير خاصة مع اعتماد الاقتصاد الوطني على صادرات المحروقات.

1. الميزان التجاري الجزائري

يعتبر الميزان التجاري من المؤشرات الاقتصادية الهامة، وهو أحد مدخلات الناتج المحلي للدول. وتكمن قيمته في تحليل مكوناته وليس في قيمته المطلقة، لهذا لا بد من معرفة نوعية كل من مكوناته وهيكلته؛ أي نسبة المواد الأولية أو المواد نصف المصنعة أو المصنعة إلى إجمالي المستوردات أو الصادرات، ويحدث الفائض في الميزان التجاري عندما تكون قيمة الصادرات أكبر من قيمة الواردات، أما العجز فيحدث عندما تكون قيمة الواردات أكبر من قيمة الصادرات (وكبيديا، 2021) كما أن تحليل الميزان التجاري يبين لنا التدفقات السلعية المصدرة والمستوردة والتي تبين لنا درجة الانفتاح الاقتصادي.

الجدول رقم-01: تطور الميزان التجاري الجزائري ومعدل التغطية مليون دولار

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
41934	46330	46059	47089	51702	58580	55028	50376	47247	40473	الواردات
35824	41797	34763	30026	37787	62886	65917	71866	73489	57053	الصادرات
33244	38872	32873	28246	35724	60304	63752	69804	71427	55527	صادرات المحروقات
-6110	-4533	-11296	-17063	-13915	4306	10889	21490	26242	16580	الميزان التجاري

85	90	76	64	73	107	120	143	156	141	معدل التغطية
----	----	----	----	----	-----	-----	-----	-----	-----	--------------

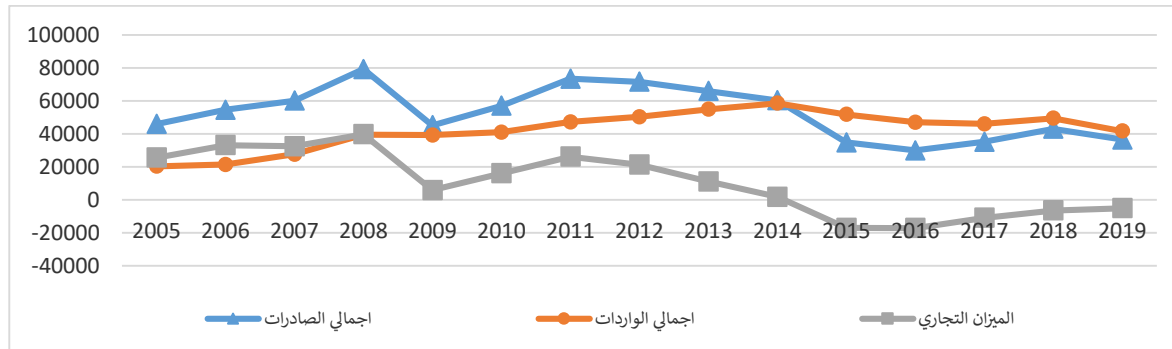
Source :La Direction Générale de la Prévision et des Politiques, depuis le site web:

<http://www.dgpp-mf.gov.dz/index.php/retrospective>, consulté le 22/02/2021.

من خلال الجدول السابق يتبين لنا أن الميزان التجاري عرف أرقاما موجبة خلال الفترة من 2010 الى 2014، كما أن نسبة تغطية الصادرات للواردات سجلت أرقاما مرتفعة تجاوزت 100%، إلا أن هذه التغطية معظمها من صادرات المحروقات التي تمثل النسبة الأكبر من الصادرات الجزائرية التي تجاوزت 90%. وهذا ما يعكس لنا تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات والذي تتحكم فيه أسعاره في الأسواق العالمية.

عرف الميزان التجاري سنة 2015 عجزا لأول مرة بعد فترة من ارتفاعه، حيث شهدت أسعار البترول ترجعا كبيرا في الأسواق العالمية بالإضافة الى تراجع الصادرات خارج المحروقات والتي تمثل نسب ضئيلة من حجم الصادرات الكلية، كما انخفضت نسبة التغطية لهذا المؤشر ويفسر ذلك بانخفاض الصادرات مقارنة بالواردات. فالميزان التجاري يبقى مرهونا بالصادرات؛ فارتفاعها عن الواردات يحقق فائضا وانخفاضها يحقق عجزا. ويبين الشكل الموالي تطور الميزان التجاري الجزائري من 2005 إلى 2019

الشكل رقم-01:- تطور الميزان التجاري الجزائري من 2005 إلى 2019



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على: نشرية احصائيات تنافسية التجارة العربية الاجمالية البينية، الاعداد 01،02،03،04،05،06،07،08، صندوق النقد العربي، 2013، 2014، 2015، 2016، 2017، 2018، 2019، 2020، ص 65-68.

سجل الميزان التجاري ارتفاعا من 2005 الى 2008، وقدر فائض الميزان التجاري سنة 2008 حوالي 27631 مليون دولار امريكي، غير أن الميزان التجاري عرف انخفاضا محسوسا سنة 2009 بتسجيله حوالي 5936 مليون دولار امريكي، ويرجع سبب هذا الانخفاض الى الازمة المالية العالمية وانخفاض الطلب على البترول في الأسواق العالمية، وهذا ما يؤكد لنا المشاكل الناتجة عن تبعية الاقتصاد الجزائري للبترول، وفي سنة 2010 ارتفع الميزان التجاري حيث سجل حوالي 16052 مليون دولار امريكي ليتواصل هذا الارتفاع سنة 2011، لكن سرعان ما عاد للانخفاض سنة 2012 وتواصل هذا الانخفاض ليسجل الميزان التجاري عجزا

2. معدل نمو الصادرات مقابل الواردات للجزائر في العالم

يمثل الجزء العلوي الأيمن تكبد الجوائز لخسائر في القطاعات النامية أما الجزء العلوي الأيسر فيمثل تحقيق القطاعات النامية لمكاسب، في حين أن الجهة السفلية اليمنى تتمثل في القطاعات المتراجعة التي تحقق خسائر والجهة السفلى اليسرى تتمثل في القطاعات المتراجعة والتي تحقق مكاسب.

[illegible]

https://www.trademap.org/Country_SelProductCountry_Graph: الموقع

في سنة 2019 كانت الجزائر تملك 6 منتجات تنافسية وهي البترول والمنتجات البترولية؛ الأسمدة؛ الجلود الخام؛ والملح والكبريت والأتربة والاحجار وحصى الكلس والاسمنت؛ منتجات كيميائية غير عضوية ومركبات عضوية او غير عضوية من معادن ثمينة او من معادن اثرية نادرة؛ صوف وبر ناعم او خشن وخيوط ونسج من شعر الخيل؛ حيث أن مؤشر الميزة النسبية الظاهرة أكبر من الواحد.

كما نلاحظ من خلال الشكل السابق أن الجزائر بلد مصدر صافي للبترول والمنتجات البترولية وهذا ما يبينه اللون الأزرق للفقاعة وكبر حجمها، فخلال سنة 2019 انخفضت الحصة السوقية العالمية بـ 6.36% مقارنة بسنة 2018 في حين أن المعدل السنوي للواردات العالمية لهذا المنتج تقدر بـ 10%. أما المنتجات الكيميائية غير العضوية ومركبات عضوية وغير عضوية من معادن ثمينة او من معادن اثرية نادرة او من العناصر المشعة فقد انخفضت حصتها السوقية سنة 2019 بـ 4.76%، في حين أن معدل النمو السنوي في الواردات العالمية قدر بـ 5% وبلغت الصادرات الجزائرية 536,966 ألف دولار امريكي. أما منتجات الملح والكبريت والأتربة والاحجار وحصى الكلس والاسمنت فقد ارتفعت حصتها السوقية في الأسواق العالمية بنسبة 3.85% سنة 2019، في حين أن معدل النمو السنوي في الواردات العالمية قدر بـ 4%؛ وبلغت الصادرات الجزائرية لهذا المنتج 177,418 ألف دولار امريكي.

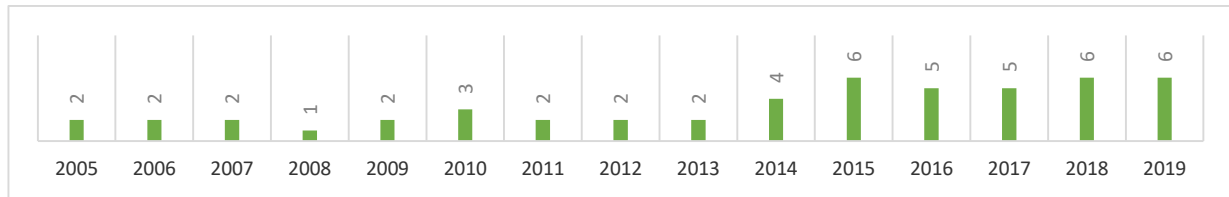
بالنسبة لمنتج الأسمدة فقد ارتفعت حصته السوقية في الأسواق العالمية بنسبة 20.59% سنة 2019، في حين أن معدل النمو السنوي في الواردات العالمية قدر بـ 2%، وبلغت الصادرات الجزائرية لهذا المنتج 859,734 ألف دولار امريكي. أما الجلود الخام فقد انخفضت قيمتها السوقية بـ 6.59%، في حين انخفض معدل النمو السنوي في الواردات العالمية لهذا المنتج بـ 9% وبلغت الصادرات الجزائرية لهذا المنتج 9,533 ألف دولار امريكي.

بالنسبة لمنتج صوف وبر ناعم او خشن وخيوط ونسج من شعر الخيل فقد ارتفعت قيمته السوقية بـ 87.13%، في حين ان معدل النمو السنوي في الواردات العالمية لهذا المنتج قدر بـ 1% وبلغت الصادرات الجزائرية لنفس المنتج 4,326 ألف دولار امريكي.

3. تطور عدد المنتجات التي تملك فيها الجزائر ميزة تنافسية

وجدنا من خلال دراستنا للصادرات الجزائرية انها تمتلك عدد قليل من المنتجات التي تتميز فيها بميزة تنافسية خلال الفترة من 2005 إلى 2019 والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم -03: تطور عدد المنتجات ذات ميزة تنافسية من 2005 إلى 2019



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: نشرية إحصائيات تنافسية التجارة العربية الإجمالية البينية، الأعداد 01، 02، 03، 04، 05،

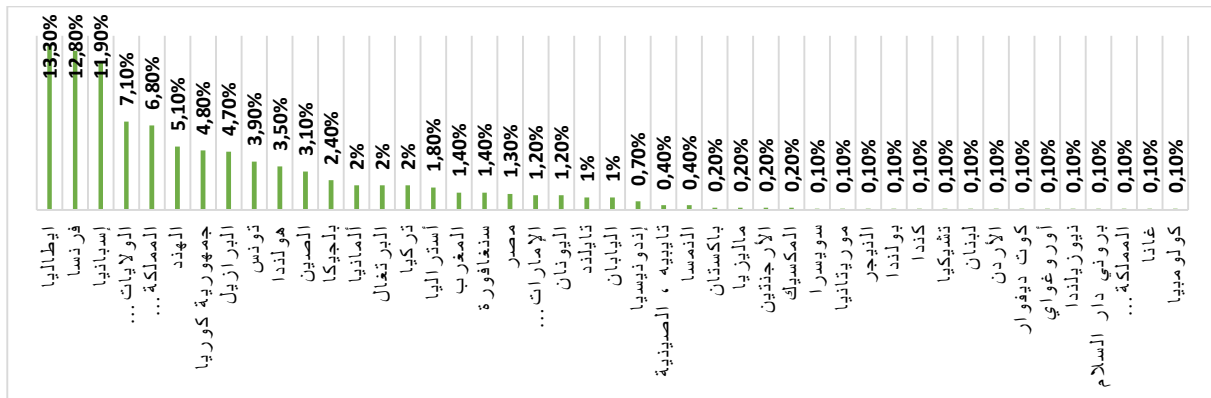
06، 07، 08، صندوق النقد العربي، 2013، 2014، 2015، 2016، 2017، 2018، 2019، 2020. ص 83-84.

يتضح من خلال الشكل السابق أن الجزائر لا تملك منتجات ذات ميزة تنافسية؛ فهي لم تتعدّ منتجين في السنوات السابقة؛ من بين هذين المنتجين المحروقات، وهذا ما يفسر تبعية الاقتصاد الجزائري لهذا القطاع. ورغم تطور عدد المنتجات ذات ميزة نسبية في السنوات الأخيرة؛ إلا أنها مازالت قليلة جدا فهي لم تتعدّ ستة منتجات من بينها المحروقات؛ وبالتالي مازالت الصادرات النفطية تشكل حصة الأسد من الصادرات الجزائرية. كما يتضح أن عدم نمو الصادرات الجزائرية يرجع لارتكازها على الصادرات النفطية، هذه الأخيرة تتأثر بشكل كبير بتقلبات الأسعار في الأسواق العالمية، كما أن حصة الجزائر من الصادرات البترولية محددة من طرف منظمة الأوبك؛ لهذا فهي لا تستطيع أن تعوض الخسائر الناتجة عن انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية بطرحها لكميات إضافية، وهذا ما يجعل الاقتصاد الجزائري هش.

4. أسواق التصدير في الجزائر

يمثل الشكل التالي قائمة أسواق الاستيراد لمنتج تم تصديره من قبل الجزائر في 2019، بحيث تمثل صادرات الجزائر 0.2% من الصادرات العالمية، وهي تحتل بذلك المرتبة 59 عالميا، ويبلغ متوسط مسافة الدول للمستوردة من الجزائر 3872 كم.

الشكل رقم 04:- أسواق التصدير في الجزائر (البلدان الشريكة) سنة 2019



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: نشرية إحصائيات تنافسية التجارة العربية الإجمالية البينية، الأعداد 01، 02، 03، 04، 05، 06، 07، 08، صندوق النقد العربي، 2013، 2014، 2015، 2016، 2017، 2018، 2019، 2020. ص 83-84.

الموقع: https://www.trademap.org/Country_SelProductCountry_Graph

ISSN: 2661-7161 EISSN:2716-9073

تعد مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خارج المحروقات تحديا كبيرا خاصة مع اعتماد الاقتصاد الوطني على صادرات المحروقات، ومن أجل بيان مساهمة هاته المؤسسات في ترقية الصادرات خارج المحروقات وجب القاء نظرة على واقع الصادرات ومدى ارتباطها بقطاع المحروقات ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 02:- تطور الصادرات خارج قطاع المحروقات من 2010 إلى 2020.

2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
2021	2580	2925	1890	1780	2063	2582	2165	2026	2062	1526	الصادرات خارج المحروقات
9.3	7.2	6.99	5.44	5.93	5.46	4.11	3.28	2.87	2.81	2.67	%
19524	33244	38872	32873	28246	35724	60304	63752	69804	71427	55527	صادرات المحروقات
90.7	92.8	93	94.56	94.07	94.54	95.86	96.72	97.13	97.19	97.33	%
21545	35824	41797	34763	30026	37787	62886	65917	71866	73489	57053	مجموع الصادرات

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، حصيلة التجارة الخارجية، تاريخ الاطلاع 2020/12/24 على موقع

<http://www.andi.dz/index.php/fr/statistique/bilan-du-commerce-exterieur>

Direction des études et prospective, statistique du commerce extérieur de l'ALGERIE, direction générale des douanes, ministère des finances, 2018, 2019, 2020, p 14-15-7.

يتبين لنا من خلال الجدول السابق أن الاقتصاد الجزائري يعاني من التبعية لقطاع المحروقات، حيث أن الصادرات خارج المحروقات لا تغطي إلا نسبة قليلة فقط، وهذا ما ينعكس بالسلب على حصيلة الميزان التجاري من جهة والاقتصاد الوطني ككل، خاصة وأن قطاع المحروقات يعاني من تذبذبات في أسعار البترول. ومن الملاحظ أن النسبة الأكبر من الصادرات الجزائرية هي من المحروقات، ما يجعل النمو الاقتصادي حبيس تطور هذا القطاع بالدرجة الأولى وكذا ارتفاع أسعاره وتقلباته، وكذلك مرتبط بالنمو العالمي والطلب عليه في الأسواق العالمية. وعلى الرغم مما تمثله الصادرات خارج المحروقات من تحقيق النمو الاقتصادي لأي بلد، إلا أن هذا لا ينطبق على الجزائر التي تعتمد بشكل كبير على الصادرات النفطية؛ فالصادرات خارج المحروقات لم تتجاوز 10% لعدة سنوات. كما أنها لم تتجاوز نسبة 1% في السنوات السابقة، على الرغم من الخطط والاستراتيجيات التي اعتمدتها الجزائر لترقية صادراتها خارج المحروقات، وما تنفقه في سبيل ذلك وما تبذله من مجهودات للنهوض بالقطاعات المنتجة.

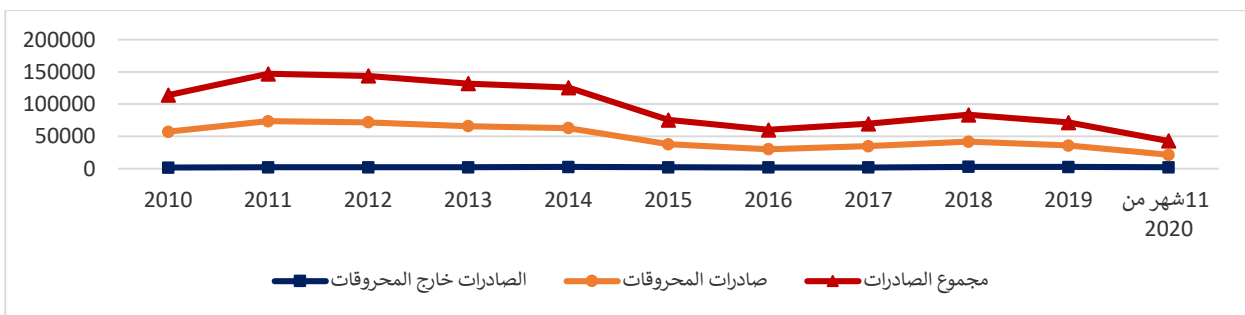
كما هو ملاحظ أن المحروقات تمثل أساس صادراتنا إلى الخارج خلال سنة 2018 بحصة 93.13% من القيمة الإجمالية للصادرات، بزيادة قدرها 15.26% مقارنة بسنة 2017.

أما بالنسبة للصادرات "خارج المحروقات" التي لا تزال هامشية، والتي تقدر نسبتها بـ 6.87% من القيمة الإجمالية للصادرات؛ أي ما يعادل 2.83 مليار دولار، فقد سجلت زيادة قدرها 46.13% مقارنة بسنة

2017. كما نلاحظ أن الصادرات خارج المحروقات عرفت تطورا ملحوظا خلال الفترة السابقة حيث انتقلت من 1526 مليون دولار سنة 2010 إلى 2582 مليون دولار سنة 2018، ثم انخفضت سنة 2020 إلى 2021 مليون دولار بسبب جائحة كورونا التي أثرت على الاقتصاد العالمي.

وعلى ضوء ما سبق نستنتج أن الصادرات الجزائرية تتميز بالأحادية كون أن المحروقات تمثل حصة الأسد من صادراتها والتي تجاوزت حدود 90% من حجم الصادرات الكلية طيلة السنوات السابقة. ارتباط الصادرات الجزائرية بقطاع المحروقات موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم 06:- تطور الصادرات الجزائرية من الفترة 2010 إلى 2020.



المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على الجدول السابق.

من خلال الشكل السابق نلاحظ تذبذب في تطور الصادرات الجزائرية من سنة إلى أخرى، كما يتضح

أن عدم نمو الصادرات الجزائرية يرجع لارتكازها على الصادرات النفطية دون إيجاد حلول بديلة.

2. هيكلية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر:

إن هيكلية الصادرات الجزائرية بالإضافة الى المحروقات تضم ستة مجموعات تختلف نسبها من سنة

إلى أخرى، وتتمثل اساسا في مجموعة المواد التي يتم تصديرها خارج المحروقات. وتطور هاته المواد للفترة من

2010 إلى 2020 مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم 03:- هيكلية الصادرات خارج المحروقات للفترة من 2010 إلى 2020.

2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
399.6	407.8	373.77	349	327	235	323	402	315	335	315	السلع الغذائية
65.85	95.95	92.39	73	84	106	109	109	168	161	94	المواد الخام
1439.47	1950.92	2335.58	1410	1321	1597	2121	1458	1527	1496	1056	المواد نصف المصنعة
0.31	0.25	0.31	0.29	-	1	2	-	1	-	1	السلع والمعدات الزراعية
84	82.97	90.10	78	54	19	16	28	32	35	30	السلع والمعدات الصناعية
31.75	30.42	33.42	20	19	11	11	17	19	15	30	السلع الاستهلاكية غير الغذائية
2020.98	2580.37	2925.56	1890	1780	2063	2582	2165	2026	2062	1526	اجمالي الصادرات خارج المحروقات

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، حصيلة التجارة الخارجية، تاريخ الاطلاع 2020/12/24 على موقع <http://www.andi.dz/index.php/fr/statistique/bilan-du-commerce-exterieur>

Direction des études et prospective, statistique du commerce extérieur de l'ALGERIE, direction générale des douanes, ministère des finances, 2018, 2019, 2020, p 14-15-7.

إن هيكل الصادرات خارج المحروقات تتمثل أساسا في: المنتجات النصف مصنعة التي تعدت 5% من الحجم الاجمالي للصادرات وهي بذلك تحتل الصدارة؛ المواد الغذائية بحصة لم تتجاوز 1%؛ سلع المعدات الصناعية والمواد الخام بحصة 0.22%؛ والسلع الاستهلاكية غير الغذائية بحصة 0.08%. إن تركيبة الصادرات خارج المحروقات الجزائرية تبين لنا هشاشة الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد بالدرجة الأولى على صادراته النفطية.

ثالثا: أجهزة ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر

وضعت السلطات العمومية منذ أكثر من عشرية تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر في صلب اهتماماتها، حيث أرست إجراءات تأطيره تهدف إلى ترقية الإنتاج الوطني على مستوى الأسواق الخارجية.

1. وزارة التجارة

هي إحدى وزارات الحكومة الجزائرية، بالجزائر العاصمة، المكلفة بشؤون التجارة والمراقبة. تكونت وزارة التجارة بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 94/207 المؤرخ في 16 يوليو 1994، بعدما كانت تحت وصاية وزارة الاقتصاد قبل أن يتما لتعديل رقم 90/189 المؤرخ في 13 يونيو 1990.

يكلف وزير التجارة بما يأتي:

- يعد و/أو يساهم في وضع الإطار المؤسسي والتنظيمي المتعلق بالمبادلات التجارية الخارجية؛
- ينظم تحضير الاتفاقيات التجارية الدولية والتفاوض بشأنها، بالاتصال مع المؤسسات المعنية، ويتولى تنفيذها ومتابعتها؛
- يسهر على جعل القوانين والتنظيمات مطابقة للنصوص التي تسيّر التجارة الدولية؛
- ينشط ويحفز عبر الهياكل الملائمة، بالاتصال مع الدوائر الوزارية والمؤسسات المعنية، الأعمال التجارية الخارجية الثنائية والمتعددة الأطراف؛
- يعالج في حدود صلاحياته، الخلافات المتعلقة بالتجارة الدولية؛
- يعد ويقترح كل استراتيجية لترقية الصادرات خارج المحروقات؛
- يسهل ويشجع مشاركة المتعاملين الاقتصاديين في التظاهرات الاقتصادية داخل الوطن أو خارجه؛

- ينشط، بالتنسيق مع الهيئات المعنية، المصالح الموضوعة لدى الممثلات الدبلوماسية الجزائرية في الخارج والمكلفة بالشؤون التجارية؛
- يساهم في وضع وتنظيم سير مناطق التبادل الحر؛
- يسهر على وضع وتطوير نظام اتصال وإعلام إحصائي حول المبادلات التجارية الدولية.

2. غرفة التجارة والصناعة CACI

تم إنشاء غرفة جزائرية للتجارة والصناعة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-93 المؤرخ في 14 شوال 1416 الموافق لـ 3 مارس سنة 1996، والغرفة مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية والاستقلال المالي. تعمل تحت وصاية الوزير المكلف بالتجارة ومقرها بمدينة الجزائر، ويمكن نقله إلى أي مكان آخر من التراب الوطني بموجب مرسوم تنفيذي، بناء على تقرير الوزير المكلف بالتجارة.

وفي سنة 2000 تم إعادة شروط الاستحقاق من خلال المرسوم التنفيذي رقم 2000-312 المؤرخ في 14 أكتوبر 2000). حيث تم توسيع صلاحيات الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة في مجال التكوين. وفي سنة 2010 تم تعديل أجهزة الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة على إثر الانتقال التدريجي من 20 إلى 48 غرفة تجارية للصناعة، وذلك لتغطية حاجيات وتطلعات المتعاملين الاقتصاديين بموجب اصدار المرسوم التنفيذي رقم 10-319 المؤرخ في 15 محرم عام 1432 الموافق لـ 21 ديسمبر سنة 2010.

تضطلع الغرفة بالمهام الآتية :

- تزود السلطات العمومية بمبادرة منها أو بناء على طلب هذه السلطات؛ بالآراء والمقترحات والتوصيات في المسائل والانشغالات التي تخص بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على الصعيد الوطني، قطاعات التجارة والصناعة والخدمات؛
- تنظّم التشاور بين منخرطيها وتجمع آراءهم في النصوص التي تعرضها عليها الإدارة قصد دراستها وإبداء رأيها بشأنها؛
- من أهم مهام غرفة التجارة والصناعة هو متابعة وتقديم الدعم للمؤسسات الاقتصادية والتجارية والصناعية والخدمية في المجالات القانونية والمالية والاجتماعية وخاصة التجارة الخارجية؛
- تقديم الارشادات والتوجيهات للمنخرطين في مجالات الأنشطة والعلاقات بالشركاء الوطنيين والأجانب؛
- تلخص الآراء والتوصيات والاقتراحات التي تعتمدها غرف التجارة والصناعة وتلائم برامجها ووسائلها؛
- تنجز كل أعمال المصلحة المشتركة في غرف التجارة والصناعة وتحفزها على القيام بالمبادرات؛

- تتولى تمثيل أعضائها لدى السلطات العمومية وتعيين ممثلين لدى هيئات التشاور والاستشارة الوطنية؛
- تقوم بكل عمل يرمي إلى ترقية مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني وتنميتها وتوسعها، لا سيما في مجال الأسواق الخارجية؛
- تقوم بدراسة الوضعية الاقتصادية وتطورها وتقديم آرائها إلى السلطات العمومية بخصوص وسائل تنمية النشاط الاقتصادي الوطني وترقيته؛
- تصدر كل وثيقة أو شهادة أو استمارة، يقدمها أو يطلبها الأعوان الاقتصاديون لاستعمالها في إطار نشاطاتهم المهنية وتؤشر أو تصادق عليها طبقا للقوانين والتنظيمات المعمول بها. يحدد الوزير المكلف بالتجارة بقرار قائمة هذه الوثائق والشهادات والاستمارات؛
- تنظم أو تشارك في تنظيم جميع اللقاءات والتظاهرات الاقتصادية داخل الجزائر وخارجها؛
- تنجز كل الاعمال والدراسات التي تساعد على ترقية المنتجات والخدمات الوطنية في الأسواق الخارجية؛
- تقترح أي تدبير يرمي إلى تسهيل عمليات تصدير المنتجات والخدمات الوطنية وترقيتها؛
- تبرم اتفاقيات مع الهيئات الأجنبية المماثلة؛
- تنضم إلى الهيئات الجهوية أو الدولية التي لها نفس الطبيعة أو التي تسعى لتحقيق نفس الأهداف؛
- تشكل، باعتبارها تمثل الجزائر، غرضا مختلطة للتجارة مع نظيراتها الأجنبية؛
- تشارك في التظاهرات والأعمال التي تبادر بها الهيئات التمثيلية التي تسعى إلى تحقيق نفس الأهداف؛
- تقوم بنشاطات التعليم والتكوين وتحسين المستوى وتجديد المعارف التي تتوج بشهادة من الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة؛
- الاشراف على مؤسسات تجارية وصناعية وخدمية أو تديرها أو تسيّرهما، كمدارس التكوين وتحسين المستوى ومؤسسات ترقية الشركات ومساعدتها ومؤسسات دعم أنشطتها وهيكل تجارية وصناعية أساسية؛
- الاشراف على مؤسسة للمصالحة والتحكيم قصد التدخل في تسوية النزاعات التجارية الوطنية والدولية بناء على طلب المتعاملين.

3. الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (ألكس)

تعد الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (ألكس) مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، وقد تأسست عام 2004 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-174 المؤرخ في 12 جوان 2004م، في إطار سياسة توسيع المبادلات التجارية والاندماج الدولي.

تعتمد الوكالة على سياسة توسيع المبادلات التجارية والاندماج الدولي، كما تلعب دور الوسيط بين مؤسسات الدولة والمصدرين الجزائريين. وتعد الوكالة أداة عمومية مفضلة لترقية وتنمية الصادرات خارج المحروقات من أجل دعم المجهودات المبذولة من طرف الشركات وذلك بوضع السياسات والاستراتيجيات العمومية من أجل ترقية وتنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات، وضعت الوكالة (ألجكس) تحت وصاية وزارة التجارة. (مديرية التجارة لولاية تمنراست، 2021).

مهامها (وزارة التجارة الجزائرية، وزارة التجارة، 2021):

- المشاركة في تحديد استراتيجية ترقية التجارة الخارجية ووضعها حيز التنفيذ بعد المصادقة عليها من طرف الجهات المعنية؛
- تسيير وسائل ترقية الصادرات خارج المحروقات لصالح المؤسسات المصدرة؛
- تحليل الأسواق العالمية وإجراء دراسات استشرافية شاملة وقطاعية حول الأسواق الخارجية؛
- إعداد تقرير سنوي تقيمي لسياسة الصادرات وبرامجها؛
- وضع منظومات الإعلام الإحصائية القطاعية والشاملة حول الإمكانيات الوطنية للتصدير وكذا الأسواق الخارجية؛
- وضع منظومة يقظة لمواكبة الأسواق الدولية وتأثيرها في المبادلات التجارية الجزائرية؛
- تصميم وإعداد وإصدار منشورات مختصة ومذكرات ظرفية في مجال التجارة الدولية؛
- متابعة المتعاملين الاقتصاديين الوطنيين وتأطير مشاركتهم في مختلف التظاهرات الاقتصادية والمعارض والعروض والصالونات المختصة المنظمة بالخارج؛
- مساعدة المتعاملين الاقتصاديين على تطوير عمليات الاتصال والإعلام والترقية المتعلقة بالمنتجات والخدمات الموجهة للتصدير؛

4. الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير صافكس

هي مؤسسة اقتصادية عمومية ذات أسهم منبثقة من تغيير النشاط الاجتماعي وتسمية الديوان الوطني للمعارض أونافكس- الذي أنشأ في سنة 1971.

مهامها:

- تنظيم المعارض العامة والخاصة على المستوى الدولي، الوطني، الجهوي والمحلي؛
- تنظيم المعارض الخاصة خارج البلاد؛

- إعانة المتعاملين الاقتصاديين في ميادين ترقية التجارة الخارجية وذلك بفضل:

- ✓ الإعلام في ميدان القوانين والتنظيمات التجارية؛
- ✓ فرص التعامل الاقتصادي والتجاري مع الشركاء الأجانب؛
- ✓ الإعلام الاقتصادي والتجاري؛
- ✓ التقارب بين المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين والأجانب؛
- ✓ قوانين وترتيبات التصدير؛
- ✓ تحرير مجلات ونشريات إعلامية اقتصادية وتجارية؛
- ✓ تنظيم ملتقيات مهنية، ندوات ومحاضرات متخصصة؛
- ✓ تسيير واستغلال كل منشآت قصر المعارض.

5. الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات

تخضع هذه الشركة للمادة 4 من القانون رقم 96-06 الصادر بتاريخ 10 يناير 1996 والذي ينص على أن تأمين الصادرات يمنح إلى الشركة المسؤولة عن الضمان (مديرية التجارة لولاية بسكرة، 2021).
مهامها:

- تأمين وائتمان الصادرات (تغطية المخاطر التي قد تحدث عند التصدير)؛
- التأمين والائتمان الداخلي (الذي يغطي الائتمانات الداخلية للمؤسسة، والقروض الخاصة بالاستهلاك)؛
- تأمين المعارض؛
- بيع المعلومات الاقتصادية والمالية؛
- تغطية (انتعاش) الديون؛
- التأمين المشترك وإعادة التأمين.

6. الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين ANEXAL

أنشأت هذه الجمعية في 10 جوان 2001 للدفاع عن حقوق ومصالح المصدرين وتضم أكثر من 100 مصدر، وهي تساهم في وضع السياسات الخاصة بترقية الصادرات. ومن مهامها (الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين، 2021):

- المساهمة في تبادل الخبرات ونشرها؛
- نشر مختلف المعلومات التي تركز التعاون بين المصدرين الجزائريين؛
- الاعلام بمختلف التظاهرات الدولية والوطنية؛
- تشجيع المصدرين الجزائريين على المشاركة في التظاهرات الوطنية والدولية.

رابعا: إجراءات وسبل ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر

من أجل النهوض بقطاع التصدير في الجزائر سطرت الحكومة الجزائرية مجموعة من الإجراءات، كما لا بد لها من تحقيق مجموعة من السبل لترقية الصادرات خارج المحروقات.

1. إجراءات ترقية الصادرات خارج المحروقات

في إطار سياسة تشجيع وتنويع الصادرات خارج المحروقات قامت السلطات الجزائرية بعدة إجراءات تحفيزية تمثلت في:

1.1. تخفيض قيمة العملة

يعتبر سعر الصرف أداة لتحرير التجارة الخارجية وترقية الصادرات خارج المحروقات عن طريق جعل المنتجات المحلية أقل سعرا وأكثر منافسة في الأسواق العالمية، وبالتالي يساهم بشكل كبير في زيادة الصادرات والتقليل من الواردات (برياطي حسين، يحي حولية، سحنون مريم، 2018). إن تخفيض قيمة العملة يؤدي الى تغير الميزان التجاري، حيث تنخفض الواردات نتيجة ارتفاع قيمتها وزيادة حجم الصادرات لانخفاض قيمتها في الأسواق الخارجية (بورحلي خالد، بوروشة كريم، علاوي محمد لحسن، 2015). وقد قامت السلطات الجزائرية بتخفيض قيمة العملة الوطنية كلما استوجب ذلك، ففي افريل 1994 خفضت 50% من قيمة العملة وفي سبتمبر من نفس السنة قامت بنفس التخفيض، تبعه تخفيض اخر بنسبة 10% في مطلع 2014 من أجل تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة وزيادة الطلب العالمي على الصادرات الجزائرية من السلع والخدمات من جهة أخرى (شليق رابع، بن علي عبد القادر، 2017).

2.1. الإجراءات الجمركية

تمثلت الإجراءات الجمركية في مجموعة من التسهيلات هي (قرين ربيع، عقون شراف، 2017):

- الاعفاء من إيداع ضمانات في إطار نظام القبول المؤقت عند استيراد الرزم الفارغة لتغليف السلع الموجهة للتصدير أو السلع الموجهة قصد تحويلها لاحقا، وهذا ينطبق على التصدير المؤقت للسلع من أجل تحسين الصنع السلي والموجه للتصدير النهائي؛
- التخليص الجمركي عن بعد؛
- اصدار وصل العبور بالجمارك (TPD) وذلك بالنسبة للصادرات التي تتم عبر الطرق البرية؛
- إنشاء الرواق الأخضر الذي يسمح بالمصادقة على تصريح التصدير دون معاينته للسلع؛

- تفعيل الدفتر (ATA) بمدة صلاحية سنة واحدة وهو عبارة عن اجراء مبسط للتصدير المؤقت للعينات، وكذا للمشاركة في المعارض والصالونات في الخارج ويسلم حصريا من طرف الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة؛
- التصريح المسبق وتقديم البيان قبل وصول البضائع.

3.1. الإجراءات المالية

إن عملية تمويل الصادرات تعتمد على مؤسسات وهيئات يتم استحداثها لذلك، والجزائر كغيرها من الدول قامت باستحداث الصندوق الخاص بترقية الصادرات (FSPE)، والذي تم تأسيسه بموجب قانون المالية لسنة 1996، حيث تخصص موارده لتقديم الدعم المالي للمصدرين في نشاطات ترقية وتسويق منتوجاتهم في الأسواق الخارجية. كما تُمنح إعانات الدولة عن طريق هذا الصندوق لفائدة أي شركة مقيمة تقوم بإنتاج ثروات أو تقدم خدمات لكل تاجر مسجل بصفة منتظمة في السجل التجاري وينشط في مجال التصدير. يتم تحديد مبلغ إعانة الدولة المتاحة بإشراف وزارة التجارة وحسب نسب تحدد مسبقا وفقا للموارد المتوفرة. (وزارة التجارة الجزائرية، 2021).

وهناك خمسة مجالات إعانة مقرر:

- أعباء لها صلة بدراسة الأسواق الخارجية؛
- التكفل الجزئي بمصاريف المشاركة في المعارض بالخارج؛
- جزء من تكاليف دراسة الأسواق الخارجية؛
- تكاليف النقل الدولي لرفع وشحن البضائع بالموانئ الجزائرية والموجهة للتصدير.

4.1. الإجراءات الجبائية

يلعب النظام الجمركي دورا مهما في التأثير على التجارة الخارجية وتنشيط الصادرات، لهذا كان لا بد من تنظيمه ليصبح قادرا على التكيف مع مختلف التغيرات الاقتصادية (بن طيش عطاء الله، 2017). ولتشجيع الصادرات عملت الدولة على منح إعفاءات ضريبية على النشاط المهني والقيمة المضافة والضريبة على الشركات:

1.4.1. الاعفاء من الضريبة على النشاط المهني

تم استثناء من حساب الضريبة على النشاط المهني مبلغ عمليات البيع، النقل، التسويق المتعلق بالاشياء او السلع الموجهة مباشرة للتصدير (الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، 2001).

2.4.1. الاعفاء من الضريبة على أرباح الشركات

حسب المادة 138 من قانون الضرائب المباشرة فإن الإعفاءات الضريبية تمنح حسب رقم الأعمال المحقق بالعملة الصعبة، وللإستفادة من هذه الإعفاءات يتم تقديم وثيقة للمصالح الضريبية المختصة من طرف الشركات تثبت تحويل المداخل بالعملة الصعبة لأحد البنوك الجزائرية (الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، 2001).

3.4.1. الاعفاء من الضريبة على رقم الأعمال:

وهي تخص:

- الشراء بالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة: يكون الاعفاء من الرسم على القيمة المضافة على شراء أو استيراد السلع المنجزة من طرف مصدّر أو موجهة للتصدير أو إعادة التصدير، أو اشتراكهما في تغليب أو تغليف المنتجات الموجهة للتصدير وكذلك الخدمات المرتبطة مباشرة بعملية التصدير (الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، 2001).
- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة: حسب المادة 13 من قانون الضرائب على رقم الأعمال فإن الاعفاء من الضريبة على القيمة المضافة تخص عمليات البيع المتعلقة بالسلع المصدرة (الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، 2001).
- ارجاع الرسم على القيمة المضافة: حسب المادة 42 و 50 من قانون الضرائب على رقم الأعمال يمكن ارجاع الرسم على القيمة المضافة على عمليات تصدير السلع، الأعمال والخدمات أو تسليم المنتجات بالنسبة لكل المنتجات والخدمات المعنية بالإعفاء عند الشراء (الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، 2001).

5.1. الإجراءات البنكية

وتتمثل في:

- الصادرات المعفاة من التوطين البنكي: وهو اعفاء عينات والهبات والسلع الواردة كجزء من الضمان، والصادرات التي قيمتها اقل أو تساوي 100 ألف دج والتي تمت بواسطة بريد الجزائر؛
- توطين صادرات المنتجات الطازجة والقابلة للتلف أو الخطيرة؛
- التصدير بالاستيداع؛

- مسؤولية استعادة عائدات التصدير.

2. سبل ترقية الصادرات خارج المحروقات

من أجل النهوض بقطاع التصدير في الجزائر وترقية الصادرات خارج المحروقات لابد من تحقيق مجموعة من السبل وهي:

1.2. تحسين المناخ الاستثماري:

لتحسين المناخ الاستثماري في الجزائر لابد من توفير الشروط التالية (جباري شوقي):

- تحسين الإطار التشريعي والقانوني بتوفير العوامل الملائمة لجذب الاستثمار من خلال إيجاد قانون

موحد للاستثمار يتمتع بالشفافية، كما يكفل تقديم حوافز وإعفاءات جمركية وضريبية للمستثمر؛

- اصلاح وتحرير القطاع المالي: عن طريق اصلاح القطاع المصرفي، خاصة وأن سوء أداء واستقبال

العاملين والقائمين للمستثمرين تفوت فرص استثمارية على الدولة، حيث يعكف المستثمر على

تحويل أمواله الى وجهات اجنبية أخرى ذات أداء واستقبال أحسن؛

- إرساء معالم الحوكمة ومحاربة الفساد حيث تحتل الجزائر مرتبة جد متأخرة مما جعلها مصنفة

ضمن الدول الأكثر فسادا في العالم؛

- التخفيف من حدة الاقتصاد غير الرسمي خاصة وأن الجزائر تعتبر من بين أكثر الدول النامية التي

تعاني من استفحال هذه الظاهرة.

2.2. إرساء معالم الذكاء الاقتصادي في المؤسسات المصدرة

يعتبر الذكاء الاقتصادي أداة فعالة للحصول على المعلومات المتعلقة بالأسواق المحلية والدولية، ويهتم

الذكاء الاقتصادي بالبحث عن إيجاد كافة المعلومات المتعلقة بجميع الأطراف المتواجدة في بيئة المؤسسة

واستخدامه بالطريقة الملائمة، حتى يتم اتخاذ القرار والتأثير على المحيط وفقا لما يخدم المؤسسة

وأهدافها (العوادي حمزة، 2015).

3.2. تشجيع وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خارج المحروقات، من خلال الدور الذي

تلعبه في خلق القيمة المضافة ودفع عجلة التنمية الاقتصادية. إلا أن هذا النوع من المؤسسات في الجزائر

مازالت بعيدة كل البعد عن التصدير فجلها موجه للسوق الداخلية، فهي تتمركز في قطاع الخدمات والبناء

والاشغال العمومية؛ وحتى المؤسسات الموجهة للتصدير فهي تعمل في الصناعات التحويلية المعتمدة على

المحروقات. ورغم كل الجهود المبذولة من قبل السلطات العمومية في تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لترقية الصادرات خارج المحروقات، إلا أن النتائج جاءت دون ذلك، فالصادرات خارج المحروقات لم تتعدى 8% من مجمل الصادرات؛ هذا ما جعل الصادرات الجزائرية أحادية القطب تعتمد بشكل كبير على تصدير المحروقات، مما يبقها رهينة لتقلبات أسعارها في الأسواق العالمية.

4.2. إقامة مناطق صناعية للتصدير

يظهر ذلك من خلال الاعتماد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعمل في أماكن متقاربة مما يسمح بالاستفادة من عوامل التكتل التي يحققها الموقع المشترك ووفرة العمالة وتقاسم التكنولوجيا، وقد تزايد الاهتمام العالمي بالمناطق الصناعية بعد بروز تجارب ناجحة في فترة السبعينات والثمانينات من القرن الماضي؛ بسبب ازدهار عدد من القطاعات الصناعية التي تسودها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (حمزة العوادي، 2018).

5.2. إنشاء هيئات لتحسين الجودة

تأخذ على عاتقها مهمة تقديم منتج يتحلى بجميع المواصفات ومقاييس الجودة التي تتوافر في المنتجات المنافسة الموجودة في الأسواق العالمية، كما تقوم بإعادة النظر في سياسة التسعير لجعل المنتج لا يتأثر بالتكاليف الناتجة عن استخدام الجودة (حمزة العوادي، 2018).

6.2. الاهتمام بإدارة الجودة الشاملة في المؤسسات المصدرة

إن ضرورة اهتمام المؤسسات الجزائرية بالجودة الشاملة تنبع من حاجتها الماسة إلى اكتساب مزايا نسبية تنافسية مستدامة في منتجاتها بما يضمن سهولة نفاذها إلى الأسواق الدولية.

الخلاصة

من خلال دراستنا هذه حاولنا إبراز وتحليل واقع الصادرات الكلية والصادرات خارج المحروقات خلال الفترة من 2010 إلى 2020، وأسواق التصدير للمنتجات الجزائرية والعرض والطلب الكلي لها. فالصادرات خارج المحروقات لاتزال هشة وضعيفة مقارنة بالصادرات النفطية، فهي لم تتجاوز 10% في معظم الأحيان. والجزائر على غرار الدول النامية النفطية تعتمد بالدرجة الأولى على الصادرات النفطية التي هي بدورها رهينة لتقلبات أسعارها في الأسواق العالمية. ونتيجة للالتزامات التي شهدتها قطاع المحروقات وانحياز أسعارها في الأسواق العالمية، سارعت السلطات الجزائرية للبحث عن مجموعة من الوسائل والآليات لترقيتها ومنها المؤسسات الداعمة للتصدير وعلى رأسها وزارة التجارة التي تعتبر العمود الأول لهذه المؤسسات.

ومما سبق توصلنا للنتائج التالية:

- تنوع الصادرات خارج المحروقات هو الخيار الوحيد للنهوض بالاقتصاد الوطني والتخفيف من تبعيته لقطاع المحروقات؛
- يعتبر التصدير حلقة الوصل للولوج إلى الأسواق العالمية، فهو بذلك المحرك الأساسي لترقية الصادرات خارج المحروقات؛
- تتأثر الصادرات بالسياسات المتبعة من قبل السلطات العمومية؛
- إن تأكيد فعالية السياسات التي أقرتها السلطات الجزائرية لترقية الصادرات خارج المحروقات رهين تجسيدها من قبل المنتجين المحليين؛
- يعتبر قطاع المحروقات هو المهيمن الوحيد على الصادرات الجزائرية، لهذا يعد الاقتصاد الجزائري اقتصادا ريعيا يعتمد على المحروقات كمادة أساسية في التصدير، وعليه وجب على السلطات الجزائرية البحث عن السبل الضرورية لترقية الصادرات خارج المحروقات؛
- إن الاقتصاد الجزائري رهين لتقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية لهذا يجب البحث عن البدائل ومنها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعمل على تنوع الصادرات خارج المحروقات؛
- تملك الجزائر عدد قليل من المنتجات المصدرة التي تستطيع المنافسة بها في الأسواق العالمية، بما في ذلك قطاع المحروقات وهي لا تتعدى 6 منتجات كأقصى حد؛
- من خلال النتائج المتوصل إليها خرجنا بمجموعة من التوصيات، حيث وجب البحث عن السبل الضرورية لترقية الصادرات خارج المحروقات، وذلك عن طريق:
- وضع إطار مميز للتشاور والشراكة يسمح بترقية المشاريع المتعلقة بالتصدير خارج المحروقات للشباب أصحاب المؤسسات المصغرة، ومرافقة الشباب المقاول خلال كل مسار عملية التصدير للأسواق الخارجية؛
- يجب بذل مجهودات بهدف تفعيل الميزة التنافسية للمنتجات الجزائرية حتى تستطيع المنافسة في الأسواق العالمية؛
- يجب العمل على توفير مناخ استثماري ملائم لجذب المستثمرين الأجانب وحتى الوطنيين لخلق روح المنافسة بين المنتجين لدعم الاقتصاد الوطني من جهة وتنوع المنتجات وبالتالي تنوع الصادرات؛
- تخصيص دورات تكوينية في "تقنيات التصدير" لصالح مكوبي الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، وهذا من خلال برنامج التكوين الموجه للمصدرين الذي تنظمه الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة باعتماد من وزارة التجارة؛

- المساهمة في تحسيس وتوجيه الشباب المقاول نحو الأنشطة المتعلقة بالتصدير؛
- توفير على مستوى كل مصالح وزارة التجارة مرافقة مكيفة للشباب حاملي المشاريع الراغبين في خلق مؤسسات مصغرة مختصة في التصدير خارج المحروقات؛
- محاولة الاستفادة من التجارب الدولية في مجال ترقية الصادرات خارج المحروقات والاخذ بنتائجها للنهوض بالاقتصاد الوطني.

المراجع

Bibliographie

- الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين. (2021, 01 19). Récupéré sur <http://www.untca.dz/partner/association-nationale-des-exportateurs-alg%C3%A9riens-anexal>
- حواريات. (2008-2012) واقع الصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات وسبل ترفيتها خلال الفترة. (13 ديسمبر 2015). العوادي حمزة 499-525, pp. 9(4), pp. 525-499. جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية و الانسانية
- وزارة التجارة: الجزائر. دليل اجراءات التجارة الخارجية الجزائرية. (2001). الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية
- مجلة المالية و . الانفتاح التجاري ومساهمته في ترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر. (2018). برياطي حسين، يحي حولية، سحنون مريم 118-139, pp. 4(8), pp. 118-139.
- كلية , جامعة تلمسان. تعزيز الميزة التنافسية للصادرات خارج المحروقات في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية. (2017). بن طيش عطاء الله
- العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير اطروحي دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تجارة دولية
- فعالية سياسة التخفيض على الميزان التجاري في الدول النامية دراسة حالة الجزائر خلال . (2015). بورحلي خالد، بوروشة كريم، علاوي محمد لحسن 175-192, pp. 01(01), pp. 175-192. مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية . الفترة 1986-2014
- 71-88, pp. 7(1), pp. 71-88. مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية . متطلبات تحسين مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر. (s.d.). جبباري شوقي
- بسكرة . الجودة الشاملة كمحدد أساسي لترقية صادرات المؤسسات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات دراسة استشرافية. (2018). حمزة العوادي
- بسكرة , قسم العلوم الاقتصادية , اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل قطاعي , الجزائر
- واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر ودوره في ترقية الصادرات خارج . مجلة التنوير. (2017, 06). شليق ربيع، بن علي عبد القادر
- 133-139, pp. 2(2), pp. 133-139. المحروقات
- مجلة ميلاف للبحوث و . استراتيجية ترقية الصادرات الجزائرية بين اتجاهات التفاؤل وعوامل الحذر. (2017, 06). قريبن ربيع، عقون شراف
- 433-463, pp. 5(5), pp. 433-463. للدراسات
83. Récupéré sur https://dcwbiskra.dz/index.php?option=com_content&view=article&id=363&Itemid=83
- مديرية التجارة لولاية تمنراست. (2021). وزارة التجارة. Récupéré sur <https://www.dcwamanrasset.dz/index.php/ar/2016-02-09-08-06-10/2016-02-09-08-21-02/algex>
16. Récupéré sur <https://www.commerce.gov.dz/ar/a-fonds-special-pour-la-promotion-des-exportations-fspe>
19. Récupéré sur <https://www.commerce.gov.dz/ar/agence-nationale-de-la-promotion-du-commerce-exterieur-algex>